6
التراجع عن التفكير القائم على البينة والدليل

في آب/ أغسطس 2004، لاحظت مجلة «الايكونوميست» اللندنية أن «السيد بوش قد أصاب في قرارات سياسته الخارجية الكبرى.. فوفقا للدليل الذي ظهر آنئذ، كان محقا حين قرر غزو العراق»[1]. لكن الأمر لم يكن بمثل هذه البساطة، فالدليل لم يظهر من تلقاء نفسه: بل جرى السعي إليه، والتركيز عليه، وتفسيره، وتشويهه وتحريفه، وأحيانا تجاهله[2].

المقاربة الاستثنائية الغريبة التي تبنتها إدارة بوش لـ«الدليل»، خصوصا فيما يتعلق بالعراق، تستحق التفحص والتقصي بمزيد من التفصيل.

تشمل أي مقاربة تقليدية للجريمة البحث عن دليل يشير إلى من يتحمل المسؤولية، ثم إثبات هذا الدليل، ثم إنزال العقوبة بالمذنب. لكن هذا الإجراء وضع جانبا فيما يتعلق بجرائم الحادي عشر من سبتمبر الشنيعة. أولا، سبق اختيار العراق كهدف أحداث الحادي عشر من سبتمبر بوقت طويل: في الواقع، سبق التجريم الجريمة. ثانيا، لم يكن ثمة دليل دامغ (كما لاحظنا) يربط العراق بأحداث الحادي عشر من سبتمبر. ثالثا، أنكرت إدارة بوش بشكل مفاجئ وواضح وصارخ الحاجة إلى بينة أو دليل[3]. وفي حين شكل خداع الرأي العام بالتأكيد جزءا مهما من القصة، إلا أن ما كان أقل توثيقا هو المدى الذي وصل إليه كبار صناع القرار في تبني (وأحيانا التعبير بشكل سافر عن) فكرة عدم الحاجة إلى دليل يعتمد عليه أمر جدي وخطير (ومثير للفتن) كالحرب. اقترب دونالد رمسفيلد من الاعتراف

بذلك حين قال: «عدم وجود دليل ليس دليلا على عدم وجود أسلحة دمار شامل»[4]. وعلى وجه العموم، أصبح الدليل شيئا يمكن أن تجمعه وترتبه (وتحرّفه) لدعم موقف تبنيته مسبقا، ومن اللافت أن أحدا لم يخجل من تبني هذا الإجراء. ففيما يتعلق بالتبريرات المعلنة للحرب على أقل تقدير، مثل أسلحة الدمار الشامل والصلات مع «القاعدة»، عمل دعاة «الحرب على الإرهاب» على أساس عدم الحاجة إلى المعرفة والفهم.

النبوءة التي أرهصت لمقاربة إدارة الرئيس بوش (الابن) لمسألة الأمن ظهرت في أعقاب حرب الخليج عام 1991 على شكل مسودة وثيقة، كتبها بول ولفوفيتز ولويس ليبي، وتسربت في ربيع عام 1992. وكان الاثنان يعملان آنذاك محللين في البنتاغون، تحت رئاسة ديك تشيني. الورقة دعت إلى تفوق الولايات المتحدة على أوراسيا (أوروبا وآسيا معا) عبر منع صعود أي قوة معادية محتملة، وأيدت سياسة الضربات الاستباقية ضد الدول التي يشتبه بأنها تطور أسلحة دمار شامل[5]. وفي عام 1997، وضعت مجموعة من المفكرين المحافظين برئاسة وليام كريستول «مشروعا» للقرن الأمريكي الجديد، مع «بيان بالمبادئ» دعا إلى نوع جديد من الإنفاق الدفاعي وشدد على وجوب أن تواجه أمريكا تحديات تفوّقها. ومن بين الموقعين شقيق بوش جيب، وديك تشيني، وكبير موظفيه لويس ليبي[6]. ونحن نعرف الآن أن هناك خطة محددة وضعها منذ زمن طويل المحافظون الجدد للإطاحة بصدام حسين[7] (رغم أن بوش لم يكلف نفسه عناء إعلام الناخبين بها في حملة انتخابات عام 2000). في كانون الثاني/ يناير 1998، كتبت مجموعة مشروع القرن الأمريكي الجديد «رسالة إلى الرئيس كلينتون حول العراق» تستحثه على إزاحة صدام عن السلطة. وأضيف إلى الموقعين دونالد رمسفيلد، بول ولفوفيتز، ريتشارد ارميتاج (الذي أصبح معاونا لكولن باول في وزارة الخارجية)، ريتشارد بيرل (رئيس هيئة سياسة الدفاع فيما بعد)[8]. ومع انتخاب جورج بوش، أصبح ديك تشيني نائبا

للرئيس، وعُيّن ولفوفيتز نائبا لوزير الدفاع، وليبي رئيسا لموظفي تشيني ومستشارا لشؤون الأمن القومي[9]. وثبت أن انتخاب جورج بوش (الابن) ـ وحتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر ذاتها ـ يمثل فرصة مهمة لأفراد جماعة تمتعت بنفوذ قوي في عهد إدارة ريغان، لكنها تعرضت للتهميش في عهد كل من إدارتي بوش (الأب) وكلينتون[10]. عمل رمسفيلد مبعوثا خاصا إلى العراق في عهد ريغان، ووزيرا للدفاع في عهد فورد (1975-1977)، حيث استغل المخاوف من القوة السوفييتية لزيادة سلطة المؤسسة العسكرية الأمريكية على حساب وكالة المخابرات المركزية (CIA) ثم عاد إلى البنتاغون في كانون الثاني/ يناير 2001 كوزير للدفاع.

ولربما يتوقع المرء من مسؤولي السياسة الخارجية مراكمة الأدلة على التهديدات المحتملة، ثم اختيار الرد المناسب. لكن العراق جسد حالة بدا فيها أن عددا من كبار المسؤولين الأمريكيين حددوا وقرروا مصدر التهديد أولا ثم جمعوا الأدلة وركّموا البينات التي تناسب وتثبت نظريتهم. ومن المهم في دلالته أن وزير الخزانة بول اونيل ذكر أن التخلص من صدام مثّل أولوية بالنسبة لبوش وحلقته الداخلية منذ بداية عهد إدارته[11]. ولاحظ أيضا أن المناقشات تركزت على كيف ينبغي التخلص من صدام، وليس لماذا ولا حتى لماذا الآن[12]. في حالة العراق، لم يظهر جديد فيما يتعلق بمزاعم امتلاكه أسلحة دمار شامل: فقد تم احتواء برنامج أسلحته منذ عقد من السنين (بعد أن لعب الغرب دورا مفتاحيا في بناء صناعة الأسلحة العراقية)[13]. يقول الصحفي المحقق سيمور هيرش إنه وفقا لمستشار البنتاغون الذي عمل في «مكتب الخطط الخاصة»:

> رسمت خطط خاصة [في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر] من [أجل العثور على دليل يثبت ما يؤمن به] نائب وزير الدفاع بول ولفوفيتز ورئيسه وزير الدفاع دونالد رمسفيلد: وجود صلات تجمع صدام حسين

بـ«القـاعـدة»، وامـتـلاك الـعـراق ترسـانة هـائلة من الأسلحـة الكيـمـاوية والبـيـولـوجـيـة وربما النـووية، تهـدد المنطقـة، ويمكن أن تهـدد الـولايات المتحدة[14].

(من المثيـر للقلق أن مكتب الخطط الخـاصـة سـيـشـارك لاحـقـا فـي تنسـيق المعلومات المتعلقة بالتهديد القادم من إيران)[15]. في بريطانيا، ربما وجد «المكتب» نظيره في «عملية روكينغام» التي أسسها موظفو استخبارات الدفاع في وزارة الدفاع عام 1991 وشاركت فيما بعد في «قطاف الكرز»، وهي عملية استخبارية غرضها إثبات وجود برنامج عراقي نشط لأسلحة الدمار الشامل[16].

في آذار/ مـارس 2001، أبلغ ريتشـارد بيـرل، رئيس هيـئة سـيـاسـة الدفـاع في البنتاغون آنذاك، أبلغ لجنة فرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بأن لدى صدام حسين أسلحة كيماوية وبيولوجية، وأضاف:

أظن بأننا لا نعلم مـدى مـا وصل إليـه في مـجـال الأسلحـة النـووية. وأحسب أنه تجـاوز حدود ظنوننا. الأمـر يتـجاوز دائما ما نعتـقده لأننا نقـيـد أنفسنا، حين نفكر في المسـألة، ضـمن إطار مـا نسـتطيع إثبـاته وإظهار[17].

لم يفتقد هذا البلاغ المنطق كليا: ففي عالم سريع الحركة يمكن أن تمتلك بعض الدول أسلحة لا تعرف الدول الأخرى عنها شيئا. لكن هذه المقاربة بالغة الخطورة. فهي تهدد بظهور عالم يمكن أن تشن فيه حرب «استباقية» لمجرد الحدس الظني. وحين سئل ولفوفيتز عن الدليل على الصلة بين العراق و«القاعدة» (خصوصا حول اللقاء المزعوم في براغ بين محـمـد عطا قـائد مـجـمـوعـة الإرهابيين الذين نفـذوا هجمات الحادي عشر من سبتمبر وبين عدد من المسؤولين العراقيين) أجاب: «أعتقد أن فرضية السياسة يجب أن تكون: لا يمكننا أن ننتظر دليلا يتجاوز حدود الشك

المعقول»[18]. مثل هذه التصريحات والعبارات تظهر رفضا واضحا لعالم الأدلة والبينات لصالح الحدس والتخمين، واستعدادا صريحا لاعتناق حقيقة لا يمكن إثباتها وإظهارها. وشدد ولفوفيتز على أنه لا يستطيع الغوص في التفاصيل لأن المعلومات «سرية»[19]. وذكر بوب ودوارد أن ولفوفيتز «أسهم في فكرة رمسفيلد التي تؤكد على أن افتقار شيء إلى دليل لا يعني عدم وجوده»[20]. وطبق هذا المنطق على وجود أسلحة دمار شامل عراقية وعلى الصلات المزعومة بين العراق و«القاعدة». ولاحظ ريتشارد بيرل في معرض تقدير حجم التهديد الذي يمثله العراق وصواب وخطأ مهاجمته: «لا يمكن أن نعرف بشكل أكيد. لكن على أي جانب من الأفضل أن نخطئ؟»[21]. كلمات أخرى، إذا كنا لا نعرف هل يوجد تهديد أم لا، فمن الأفضل أن نهاجم على أية حال، من باب الاحتياط، أو: «حين ترتاب اضربْ!». لكن، ومثلما قال الكاتب الفرنسي ميشيل دو مونتان (عاش في القرن السادس عشر) عن محاكم التفتيش إنها «تضع الحدوس والتخمينات في مرتبة اليقين بحيث يمكن حرق إنسان حي اعتمادا على حجتها»[22]. وفيما يتعلق بالأزمة العراقية، قال وزير الخزانة بول اونيل فيما بعد إن سياسة الضربات الاستباقية التي جرى التشديد عليها مؤخرا أوجدت عبئا ثقيلا من المسؤولية التي تفرض عليك أن تكون مصيبا، لكن السياسة في الولايات المتحدة لم تعد تتعلق بالصواب؛ بل بالفوز[23]. لربما تكون الطريقة المثلى لنزع الشرعية عن شيء هي مساواته بآخر مريع فعلا، كالحرب النووية على سبيل المثال. وهذا بالضبط ما فعله بوش مع فكرة الدليل، حين أعلن في تشرين الأول/ أكتوبر 2002: «لا يمكننا انتظار الدليل الحاسم والنهائي، الدليل الدامغ، الذي يمكن أن يأتي على شكل سحابة الانفجار النووي»[24].

على أي حال، احتل الدليل المرتبة الثانية بعد ما "يمكن فعله". ذكر بوب ودوارد أن موقف ولفوفيتز كان في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر مباشرة:

يشير إلى أن مهاجمة أفغانستان ستكون أمرا محفوفا بالخطر وعدم اليقين. وأقلقته فكرة تورط مئة ألف جندي أمريكي في معارك جبلية في أفغانستان بعد ستة أشهر من الآن. وبالمقابل، كان العراق هشا، يحكمه نظام قمعي يمكن أن يتهاوى بسهولة. الأمر يمكن فعله. وتبعا لتقديراته فإن احتمال تورط صدام في هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية تتراوح نسبته بين 10-50% [25].

لا يعرف أحد كيف تم التوصل إلى هذه النسب والأرقام، نظرا لعدم وجود دليل يثبت صلة صدام بالحادي عشر من سبتمبر. مثل هذه القرارات القائمة على الحدس والتخمين لن تكون مقبولة على أساس معاقبة فرد، ناهيك عن شن حرب شاملة. وإذا كنا نتجادل حول النسب والأرقام، فلم لا نلفق احتمالا تتراوح نسبته بين 10- 90%أو حتى بين 0-100%؟ وهذه النسبة الأخيرة ستغطي الاحتمالات كافة!

إذا كانت فكرة إثبات الذنب خارج نطاق الشك (المعقول) تشكل ركيزة محورية للقانون، فإن إبطال مفهوم الدليل ينسجم مع رغبة الولايات المتحدة في تجاهل القانون الدولي، بغض النظر عما إذا تمثل ذلك في شن حرب عارضتها غالبية أعضاء مجلس الأمن، أو تجاهل معاهدات جنيف حول سجن ما سمي بأسرى «مقاتلي العدو» بدون محاكمة أو حرمانهم من الحق في استشارة محامين (في معسكرات غوانتانامو، أو قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان، وفي داخل العراق). لقد كان اعتقال المسلمين المشتبه بضلوعهم في الإرهاب اعتباطيا وعشوائيا في أغلب الحالات: هذه الممارسة القائمة على الفعل التجريمي أولا ثم الانتظار أملا بظهور الدليل تجسد من جوانب عدة مبدأ العمل ذاته الذي استخدم لمهاجمة العراق[26].

يبدو أن الخطوة المتطرفة المتمثلة في تجاهل مفهوم الدليل قد غلفت بقشرة براقة من المصداقية الفكرية من قبل المسؤولين والمحللين الذين اعتمدوا على كتابات

ليو شتراوس أستاذ جامعة شيكاغو (بمن فيهم بول ولفوفيتز ووليام كريستول)[27]. فقد أصبح تلميذ شتراوس السابق ابرام شولسكي (حصل على الدكتوراه تحت إشرافه) مديرا لمكتب الخطط الخاصة التابع للبنتاغون، ونشر مع غاري شميت (أحد أعضاء مجموعة مشروع القرن الأمريكي الجديد) مقالة عام 1999 بعنوان: «ليو شتراوس وعالم المخابرات». يقول سيمور هيرش ملاحظا:

> انتقد شولسكي وشميت، مرددين صدى موضوعات شتراوس الرئيسة، مجتمع الاستخبارات الأمريكية بسبب فشله في تقدير الطبيعة المنافقة للأنظمة التي يتعامل معها: حساسيته تجاه مفاهيم علم الاجتماع حول الدليل، وعجزه عن التعامل بنجاح مع عمليات الإخفاء المتعمد[28].

ونقل هيرش عن خبير سابق في وكالة المخابرات المركزية (CIA)، شغلته طيلة سنوات العقد الماضي شؤون المنفيين العراقيين، قوله عن موظفي مكتب الخطط الخاصة: «يعتبرون أنفسهم لا منتمين. هنالك درجة مرتفعة من ذهان الارتياب بينهم. لقد أقنعوا أنفسهم بأنهم في صف الملائكة، وكل من عداهم في الحكومة عبارة عن حمقى»[29].

قدم ليو شتراوس الحجة على وجوب إعادة توكيد السياسيين الأخيار على القيم الأخلاقية المطلقة التي توحد المجتمع. وشعر بالقلق من النسبوية: فكرة عدم وجود حقيقة مطلقة أو موضوعية. وأكد على أن للدين وظيفة سياسية حيوية تتمثل في ضمان النظام الاجتماعي ــ أو ما دعاه أفلاطون «الكذبة النبيلة». وفي الحقيقة، مع أن شتراوس اعتبر ملحدا، إلا أنه وجد الدين مفيدا لأنه «يولد الإذعان والامتثال للطبقة الحاكمة»[30]. هذه الازدواجية تعكس مناقشة شتراوس لرأي ميكيافيللي القائل إن الأمير الحاكم لا يجب أن يكون متدينا، ولكن ينبغي أن يبدو كذلك في الظاهر، نظرا لأن الجماهير المتدينة ضرورية للنظام الاجتماعي[31]. ومن المهم أيضا

على ما يبدو بالنسبة لشتراوس وأولئك الذين أثر فيهم فكرة إخفاء الأشياء عن عامة الشعب غير القادرة على فهمها[32]. ولم يكن من الصعب تخيل كيف غذى هذا الأسلوب من التفكير الإعلاء من شأن «الإيمان» وتشويه البينة وتحريف الدليل. ولا رؤية التآزر بين أسلوب التفكير هذا و«ردة فعل» الجمهوريين ـ كما حللها توماس فرانك ـ التي حولت السخط الاقتصادي والاجتماعي إلى غضب على تشكيلة متنوعة من «القضايا الأخلاقية».

شجعت الإشارات الصادرة عن القمة إنتاج معلومات منحازة تفتقد الدقة والنزاهة. ومثلما قال بول اونيل، الذي طلب منه أن يستقيل من منصب وزير الخزانة في كانون الأول/ ديسمبر 2002:

> إذا اشتغلت بأسلوب معين ـ عبر القول هكذا أريد تبرير ما قررت مسبقا فعله، ولا يهمني كيف تنجزه ـ فإنك تضمن الحصول على معلومات خاطئة وأحادية الجانب.. ولست مضطرا لإصدار بيان، أو أن تُكره على شيء لا ترغبه، أو أن تكون صريحا[33].

إن استخدام إشارة عامة صادرة من القمة حول نوع الدليل المطلوب يشترك ببعض أوجه الشبه مع استخدام الإشارات المرسلة فيما يتعلق بالتعذيب والانتهاكات التي مارسها جنود التحالف: ينقل مارك دانر عن محام لأحد المتهمين بممارسة الانتهاكات في العراق، الرقيب ايفان فريدريكس، قوله:

> القصة لا تتعلق بالضرورة بوجود أوامر مباشرة. فالجميع أكثر حنكة ومراوغة وذكاء من ذلك.. واقعيا، هنالك وصف لنشاط، اقتراح ربما يكون مفيدا، تشجيع على أن ذلك ما نحتاجه بالضبط[34].

استخدم أيضا الضغط المباشر لتحريف الدليل على أسلحة الدمار الشامل. فقد اتهم كبير مفتشي الأسلحة هانس بليكس إدارة بوش بالضغط على أفراد فريقه

من أجل استعمال لغة أشد إدانة في تقاريرهم[35]. أما رئيس جهاز المخابرات البريطانية(MI6)، السير ريتشارد ديرلوف، فأبلغ الحاضرين في اجتماع عقد في مقر الحكومة البريطانية في تموز/ يوليو 2002 أن «الاستخبارات والحقائق تُبتت حول السياسة» في الولايات المتحدة[36]. وذكر روبرت دريفوس في كانون الأول/ ديسمبر 2002:

> إن البنتاغون يمارس ضغطا لا يلين لدفع الوكالة [المخابرات المركزية] إلى تقديم تقارير استخبارية أكثر دعما للحرب على العراق، وذلك وفقا لمسؤولين سابقين في الوكالة.. ويقال: إن الروح المعنوية داخل جهاز الأمن الوطني الأمريكي متدنية، حيث شعر الموظفون بثقل التهديد والترهيب والضغط لتبرير الاندفاع إلى الحرب[37].

لم تساعد الإخفاقات السابقة لوكالة المخابرات المركزية في مقاومة هذا الضغط. إذ فقدت مصداقيتها بسبب فشلها في توقع أو توقي هجمات الحادي عشر من سبتمبر. على سبيل المثال، لم تضع أسماء ناشطي «القاعدة» الذين تلاحقهم على قائمة المراقبة لدى سلطات الهجرة[38]. وكان ذلك مجرد خطأ واحد ضمن سلسلة طويلة من الأخطاء التي ارتكبتها ـ لم يقتصر الأمر على الفشل في توقع انهيار الاتحاد السوفييتي فقط، بل في التحذير من الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمية (1993)، وعلى السفارتين الأمريكيتين في شرق إفريقيا (1998)، وعلى المدمرة «كول» (2000). ثم هنالك فشل الوكالة في ملاحظة التجربة النووية التي أجرتها الهند تحت الأرض عام 1998 [39]. وحيثما تكون المعلومات ضعيفة والتوقعات ناقصة، يكون من الأسلم ـ بيروقراطيا ـ المبالغة في حجم التهديدات لا التقليل من شأنها. ووفقا لما قاله ميل غودمان من «مركز السياسة الدولية»: منذ عام 1998، اتخذ تحليل وكالة المخابرات المركزية للبرامج الصاروخية في العالم الثالث نكهة السيناريو الأسوأ، مع المبالغة والتهويل من حجم التهديد للأمن القومي

الأمريكي، «وتسييس المعطيات والبيانات الاستخبارية في العملية»[40]. وعلى نحو مشابه إلى حد ما، يشير جون كامبفنر إلى أن الاستخبارات الأمريكية والبريطانية، بعد فشلها في تقديم تحذيرات محددة بما فيه الكفاية من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لم ترغب بأن تتهم بالتقصير حول صدام حسين[41].

يبدو أيضا أن قدرة الوكالات الاستخبارية على قول الحقيقة قد ضعفت نتيجة التنافس بينها، وبتعبير أقل لباقة، إذا لم تقدم الجواب المطلوب فسيفعل ذلك غيرك! ويبدو أن إدارة بوش قد فضلت التحليل الذي قدمه المؤتمر الوطني العراقي (مجموعة معارضة في المنفى) حول العراق على ذلك الذي قدمته وكالة المخابرات المركزية. لكن قدرة «المؤتمر» على جمع المعلومات الاستخبارية كانت عند الحد الأدنى. وفي الحقيقة، قال المسؤول السابق في الوكالة وخبير مكافحة الإرهاب فينسنت كانيستrارو إن «المؤتمر الوطني العراقي» لم يميز بين الاستخبارات والدعاية، حيث استخدم المخبرين والمنشقين المزعومين ليقولوا ما أراد رئيسه أحمد الجلبي قوله[42].

الإفراط في الانتقائية في اختيار الحقائق ساعد على إثبات نظرية متبناة مسبقا. الرئيس بوش استشهد باللواء حسين كامل، المسؤول السابق عن برامج الأسلحة العراقية قبل أن يفر إلى الأردن مع شقيقه العقيد صدام كامل في آب/ أغسطس 1995، وبالأدلة التي قدماها على أساس أن ذلك يمثل اللحظة التي:

أجبر فيها [نظام صدام [على الاعتراف بإنتاج أكثر من ثلاثين ألف لتر من جراثيم الجمرة الخبيثة وغيرها من المواد البيولوجية المميتة.. إن ذلك يشكل مخزونا هائلا من الأسلحة الجرثومية لم يكن معروفا، وهو قادر على قتل الملايين[43].

هنالك بالتأكيد معلومات مرعبة. لكن السجل الكامل لمقابلة حسين كامل مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة يظهر أنه قال أيضا إن مخزون العراق من

الرؤوس الحربية الكيماوية والجرثومية، التي تم تصنيعها قبل حرب الخليج عام 1991، قد جرى تدميره، وكان ذلك في العديد من الحالات استجابة لعمليات التفتيش المستمرة[44].

في السابع من أيلول/ سبتمبر 2002، استشهد بوش بتقرير وكالة الطاقة الذرية الدولية حول الزيارة الأولى التي قام بها المفتشون إلى العراق، وقال إن التقرير لاحظ بأن العراق على بعد ستة أشهر من تطوير أسلحة نووية. وأضاف: «لا أعرف دليلا أقوى نحتاجه». لكن وكالة الطاقة ذاتها أوضحت أنها لم تصدر مثل هذا التقرير[45]. وفي خطابه أمام الأمم المتحدة (12/ 9/ 2002)، ذكر الرئيس الأمريكي أن العراق اشترى أنابيب من الألمنيوم وقال إنها: «استخدمت لتخصيب اليورانيوم وإنتاج أسلحة نووية». لكن وكالة الطاقة سارعت إلى التأكيد على أن حجم الأنابيب لا يناسب عملية تخصيب اليورانيوم، وأنها مماثلة لتلك التي استخدمها العراق سابقا لصنع صواريخ المدفعية التقليدية. وبالرغم من دحض وكالة الطاقة للتهمة في كانون الثاني/ يناير 2003، إلا أن كولن باول كررها في خطابه أمام الأمم المتحدة في الخامس من شباط / فبراير[46]. وكانت وكالة المخابرات المركزية قد حذرت في عام 2001 من أن الوثائق التي قصد منها إظهار أن العراق حاول شراء 500 طن من اليورانيوم من النيجر كانت مزيفة. ومع ذلك استشهد بوش بهذه الوثائق في خطابه عن حالة الاتحاد في ربيع عام 2003 [47]وفي السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2002، ألقى بوش خطابا حذر فيه من أن العراق يمتلك أسطولا متناميا من الطائرات التي تطير بدون طيار يمكن أن تجهز بأسلحة كيماوية أو جرثومية وتستخدم «في مهمات تستهدف الولايات المتحدة». لكن هذه الطائرات في الواقع لا يصل مداها إلى الولايات المتحدة[48].

ملف أسلحة الدمار الشامل العراقية الذي أعد في بريطانيا جرى التلاعب به بشكل كبير في أيلول/ سبتمبر 2002. فقد دُعيت المسودات المبكرة «برنامج العراق

لأسلحة الدمار الشامل»، لكن دعي الملف المنشور «أسلحة الدمار الشامل العراقية». أما مقدمة توني بلير فتشير إلى أن تخطيط صدام العسكري أتاح لبعض من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها «أن تكون جاهزة في خلال 45 دقيقة من إصدار الأمر باستخدامها». لكن أوضحت المسودة الأولية أن صدام حسين لا يمكنه شن هجوم نووي على بريطانيا؛ فحذف التوضيح من الملف. ووفقا للاستخبارات فإن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية لا يمكن استخدامها إلا في ساحة المعركة، لكن الملف أعطى انطباعا مفاده أن هذه الأسلحة بعيدة المدى، ولم تصحح التقارير الصحفية تبعا لذلك أبداً[49] واستشهد بوش مرتين بادعاء «الخمس وأربعين دقيقة» حسبما ورد في الملف البريطاني[50]، لكن مدير وكالة المخابرات المركزية جورج تينيت أشار سرا إلى «هراء الهجوم العراقي بخلال خمس وأربعين دقيقة»[51].

ملف الحكومة البريطانية الذي نشر في نهاية كانون الثاني/ يناير 2003، واستشهد به كولن باول في خطابه أمام مجلس الأمن الدولي في الخامس من شباط / فبراير 2003 باعتباره «وثيقة ممتازة»، انتحل معظمه في واقع الأمر عن ورقة بحث لطالب متخرج من الجامعة، اعتمدت إلى حد كبير على معلومات عمرها أكثر من عشر سنين[52]. ووفقا لتقرير أصدرته لجنة الشؤون الخارجية البريطانية (في تموز/ يوليو 2003)، فإن «من المرجح على ما يبدو أن بريطانيا لم تحصل إلا على معلومات استخبارية بشرية محدودة يمكن الوثوق بها في العراق، ونتيجة لذلك ربما اعتمدت اعتمادا شديدا على المعلومات الاستخبارية الأمريكية التقنية، وعلى المنشقين والمنفيين الذين يتبنون أجندة خاصة بهم»[53].

حين جرى اتباع الحدوس والتخمينات (بدلا من الإجراء القائم على الدليل)، وفر مبدأ «الدفاع الوقائي عن النفس» مجالا واسع النطاق. أما أعظم مزايا هذا المبدأ فهي أن العدو الذي يقع الاختيار عليه لا يجب بالضرورة أن يكون قد فعل

شيئا. دونالد رمسفيلد على وجه الخصوص قدم الحجة على أن القضاء على الأعداء التقليديين والتهديد الإرهابي الداهم يحتاج إلى نوع جديد من سياسة الأمن يعتمد، في صياغته الغامضة شبه الباطنية، على الحاجة إلى «ردع وهزيمة الأعداء الذين لم يظهروا ويتحدونا بعد»[54]. وعلى نحو مشابه، أبلغ الرئيس بوش طلاب كلية «ويست بوينت» الحربية في منتصف عام 2002 بأن «علينا نقل المعركة إلى العدو، وعرقلة خططه، ومواجهة أخطر التهديدات قبل أن تظهر»[55]. لقد جرى دمج الحاضر والمستقبل بشكل خطير حسبما أشار بريان ماسومي[56]. وحين سئل بوش على محطة «ايه بي سي» التلفزيونية عن «الحقيقة الثابتة حول وجود أسلحة دمار شامل، مقابل احتمال أن يمتلك [صدام] هذه الأسلحة»، أجاب: «ما الفرق؟»[57]. وأضاف رمسفيلد مزيدا من الغموض على قضية أسلحة الدمار الشامل حين قال عباراته التي لا تنسى:

> هنالك أشياء نعرف أننا نعرفها. وهناك مجاهيل معروفة. أي أشياء نعرف بأننا لا نعرفها. لكن هناك أيضا مجاهيل مجهولة. أشياء نجهل أننا نجهلها.. في كل سنة، نكتشف مزيدا من هذه المجاهيل المجهولة[58].

اعتبر رمسفيلد «المجاهيل المجهولة» قاتلة حقا وفعلا[59] نحن الآن نغوص عميقا في غيهب العالم الكئيب المظلم لفيلم ستيفن سبيلبرغ «تقرير الأقلية»، حيث تسعى شرطة «مكافحة الجريمة قبل وقوعها» للقضاء على المجرمين قبل أن يرتكبوا جرائمهم. ومن المهم في دلالته أن هناك خطوات إجرائية لتوسيع مبدأ الفعل الاستباقي ليشمل المجال المحلي، مثلما اقترح وزير الداخلية البريطاني السابق في أوائل عام 2004 بأن من المتوجب سجن أولئك الذين ربما يصبحون انتحاريين قبل أن يسببوا الأذى، وأن من الممكن محاكمتهم اعتمادا على معيار أدنى من الأدلة أمام محاكم سرية[60]. ويلح مبدأ الفعل الاستباقي الجديد على أننا سنكون في حال أفضل إذا استطعنا التدخل لوقف الاعتداء قبل وقوعه بدلا من التكتيك الحالي

"المتأخر جدا" والقائم على محاولة معاقبة المجرمين حال وقوع الجريمة (معروف أيضا باسم القانون!). وبالطبع يثير الأسلوب الجديد مشكلات صغيرة فيما يتعلق بكيفية معرفة ما هي الجرائم أو الاعتداءات التي ستحدث، ومن الذي سيرتكبها، ومن سيتخذ القرار بالتدخل و«منعها»، وكيفية التعامل مع مشاعر الغضب التي ستملأ أولئك الذين سيتهمون خطأ.

هنالك بعض المؤشرات الدالة على أن الهدف، بالنسبة لإدارة بوش، ليس دراسة الواقع (ثم تأسيس السلوك عليه) بقدر ما هو تلفيق الواقع. في صيف عام 2002، التقى الصحفي والكاتب رون سسكيند مع أحد كبار مستشاري الرئيس بوش، الذي عبر عن استيائه من مقالة كان سسكيند قد كتبها حول علاقات الإدارة مع وسائل الإعلام، وعلق المستشار بالقول:

> إن أشخاصا مثلي وجدوا في «ما نسميه المجتمع القائم على الواقع»، الذي عرفه بأنه مجموعة أشخاص «يؤمنون بأن الحلول تخرج من دراستك الحكيمة للواقع الملموس». أومأت برأسي موافقا وتمتمت شيئا عن المبادئ التنويرية والتجريبية. قاطعني قائلا: «لم يعد العالم يعمل فعلا بهذه الطريقة. نحن إمبراطورية الآن، وحين نتصرف نبتكر واقعنا الحقيقي الخاص بنا. وبينما تدرس أنت ذلك الواقع ـ بفطنة وحكمة ـ سوف نتصرف مرة أخرى، لنبتكر وقائع حقيقية جديدة، يمكنك دراستها أيضا، وهكذا سوف تُفرز الأشياء. نحن لاعبو التاريخ.. وأنتم، كلكم ستتركون لدراسة ما نفعله»[61].

ارتبط بالاستخفاف بالبينة والاستهزاء بالدليل والاحتفاء بـ«الواقع» المفبرك ذاتيا ميلٌ لدى القادة إلى تقديس «فطرتهم»، أو ما دعاه أحد الكتاب «الغريزة القديرة»[62]. ويبدو أن فضلة مبادئ الحرب الباردة وما أحاط بأحداث الحادي عشر

من سبتمبر من تشوش وارتباك وخوف قد ساعدا على الإعلاء من شأن «الفطرة» كمعيار مرجعي جديد للسياسة. تحدث جورج بوش مرارا وتكرارا عن فطرته السليمة: «أنا لست لاعبا تدفعه الكتب الدراسية، أنا لاعب تحركه غريزته الفطرية»[63]. وعلق بوب ودوارد قائلا: «من الواضح أن دور بوش كسياسي ورئيس وقائد عام يدفعه إيمان دنيوي بفطرته ـ أحكامه الطبيعية والتلقائية والعفوية. وهذه الفطرة تشكل دينه الثاني تقريبا»[64]. ويتذكر الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن بوش أخبره (حين كان رئيسا للوزراء): «أمرني الله أن أضرب ـ القاعدة ـ فضربتها: ثم أوعز إلي بضرب صدام، وهذا ما فعلته؛ الآن أنا مصمم على حل المشكلة في الشرق الأوسط. فإذا ساعدتني سوف أتحرك»[65]. لو كان ذلك حديث سفاح قاتل (أو ربما ابن لادن نفسه)، لما فاتت على أحد أخطار التصرف تبعا «لمشورة الرب». ومثلما أشار الفيلسوف بيتر سينغر:

> إذا اعتمد كل شيء على الإيمان، فلم لا يؤمن الإرهابيون بأن تفسيرهم الخاص للإسلام هو الصحيح؟ لماذا لا «يتعلمون» من أي داعية بارز أن الله يريد منهم تدمير أعظم قوة تقف أمام أسلوب الحياة الإسلامية؟

من جانبه، أعلن توني بلير ببساطة: «القيادة تأتي بالفطرة»(66). وبعد أن قضى الصحفي بيتر ستوثارد شهرا مع بلير، قال عن رئيس الوزراء: «لديه إيمان راسخ بقوى الحدس الشخصي التي يملكها» (67)ويبدو أيضا أنه أقنع الآخرين واستمالهم من خلال إبعاد الشك عن قدراته وثقته بنفسه. في منتصف شهر آذار/ مارس 2003، بذل كل ما بوسعه لإقناع مجلس العموم (وخصوصا أعضاء حزبه) بأن الحرب مبررة. علق ستوثارد قائلا:

> بعد التنقيحات والتعديلات والإعدادات كلها، لم يزد عن القول إن من المستحيل معرفة المستقبل مسبقا ـ وهذا ما يوافق عليه الجميع حتما.

لكنه عمل بأسلوب لا يعرف الرحمة على تكديس حجة فوق حجة. إلا أن المنطق لن يسعفه إلى هذا الحد. وأولئك الذين استمالهم إلى جانبه، استمالهم عبر إظهار ثقته القوية بأنه مصيب. ولكن بالنسبة للكثيرين من منتقديه فإن هذا اليقين كان عبارة عن نوع من الجنون[68].

شددت كلير شورت على أن أسلوب بلير في صنع القرار، المغالي في صبغته الشخصية، أضعف صياغة سياسة مدروسة ومتبصرة حول العراق[69]. وكان من المفروض باللجنة الحكومية المعروفة باسم «لجنة السياسة الخارجية والدفاع» أن تشرف على استراتيجية السياسة الخارجية، لكنها لم تجتمع أبدا حول الأزمة العراقية. علاوة على ذلك، جسدت الكارثة العراقية، بالنسبة لشورت، رمزا لانهيار أوسع أصاب عملية صنع القرار الجماعية[70]. وأكد روبن كوك (الراحل) هذه الصورة:

لم تقدم أي ورقة تعرض بدائل مختلفة أمام الحكومة لكي تختار منها. أما النتيجة فهي أن الحكومة البريطانية لم تعد منتدى تتخذ فيه القرارات، بل للمصادقة عليها.. المشكلة الحقيقية هي أن بلير أوضح دون لبس بأنه اتخذ القرار [بضرورة شن الحرب على العراق] وليس لدى حكومته خبرة جماعية في محاولة إقناع رئيس الوزراء بتغيير رأيه[71].

ومن المهم في دلالته أن بلير هو أول رئيس وزراء بريطاني لا يدين بفضل رئاسته للحزب إلى زملائه في البرلمان. ولأنه انتخب بأصوات أعضاء حزبه، فقد كان بمقدوره معاداة أعضاء البرلمان من حزبه[72] وأضاف ستوثارد:

جزم بعضهم بأنه معتوه، نتج عتهه عن طول مدة بقائه في السلطة، وعن كثرة المعجبين، وكثرة الأعداء، وقلة الإصغاء بعناية إلى الأصدقاء

والأعداء. أما العزلة في داوننغ ستريت، كما يقول حتى الأصدقاء، فقد غيرت عضو البرلمان والمحامي الشاب، الودود والمنفتح والمجامل، الذي عرفوه سابقا. الرجل الذي كان قادرا دوما على مناقشة أي قضية، يتبنى الآن رأيا واحدا ويتشبث به كأنه عقيدة إيمانية. ويشدد آخرون على شخصية الممثل في توني بلير، على المحامي الواعد فيه، ومحاكاته (الأقل نجاحا إلى حد ما) لنجوم الروك الشهيرة. ويقولون إنه يدعي يقينه المجنون الغريب، وإنه يحتاج غطاء لإخفاء خضوعه وطاعته للأوامر الأمريكية[73].

من المهم في دلالته أن ثقة بلير بنفسه كرجل قادر على إقناع زملائه لم تعادل قدرته على إقناع الزعماء والقادة الأجانب. فقد قلل من حجم القناعات الراسخة للروس والفرنسيين والألمان، كما تبين أن تأثيره ضئيل في جورج بوش[74]

لعب الدين دورا في هذا الإجلال التوقيري كله للفطرة. وبالرغم من أن توني بلير، كزعيم لحزب العمال، يعد حليفا طبيعيا للرئيس الديمقراطي بيل كلينتون، ولم يكن يجمعه في البداية سوى القليل من العوامل المشتركة مع الرئيس الجمهوري جورج بوش[75]، إلا أنه بدا متلهفا بشكل خاص على العثور على أرضية مشتركة معه [76]. وحين سئل بوش عن العوامل المشتركة التي تجمعه مع بلير، أجاب: «كلانا يستعمل معجون الأسنان ـ كولجيت ـ ويحب ممارسة التمارين الرياضية»[77]. ولربما لا يشكل ذلك أفضل ركيزة واعدة لتحالف يستهدف بناء نظام عالمي جديد! لكن من القواسم المهمة التي يشترك فيها الرجلان الإيمان القوي بالمسيحية[78]. إذ إن بوش يعزو شفاءه من «الإدمان على شيطان الكحول» إلى إيمانه الديني، وذكّر أنه قال خلال اجتماع خاص مع المزارعين من طائفة «الأميش» في لانكستر كاونتي (بولاية بنسلفانيا) عام 2004: «أثق بأن الله يتحدث من خلالي»[79]. ومن جانبه، امتلك بلير

حماسة تبشيرية واضحة لا لبس فيها[80]. ويبدو أن إبعاد الشك بواسطة الإيمان يتناسب مع بعض العناصر المصطفاة ـ والمحرفة كما قد يرى الكثيرون ـ من تعاليم المسيحية: المطالبة بالدليل البرهاني لن توصلك إلا إلى حد معين؛ وهنالك على الدوام حاجة للإيمان، للاعتقاد بالأمور الغيبية. وفي الحقيقة، قد يبدو الشك وكأنه دعوة إلى تجديد الإيمان. لكن، كركيزة للسياسة، يبدو ذلك كله سخيفا إلى درجة يرثى لها.

في النهاية، لا شك في أن القادة الذين يستشهدون بالمرجعية الربانية أو الموافقة الإلهية ملتزمون منطقيا بالزعم المشبوه الذي يؤكد أن ربهم متفوق أو أن سبيلهم للوصول إليه أكثر صفاء ونقاء وطهرا. قال بوش: إنه لم يعان من أي شك في صوابية ما يفعله. وإنه لا يقرأ افتتاحيات الصحف[81]. وذكر أن بلير أيضا لا يقرأ سوى القليل[82]. ويتذكر بوب ودوارد أنه قرب نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2001، حين بدا أن القصف الأمريكي لأفغانستان لم ينجح في إزاحة الطالبان عن الحكم:

> اعتقدت [كوندوليسا] رايس أن الرئيس مستعد لتحمل النقاش والجدل، والإصغاء، لكن من أراد الجدال عليه أن يمتلك حجة قوية، ويفضل أن تكون حلا أو على الأقل اقتراحا بحل. وبدا من الواضح أن أحدا من المجتمعين لم تكن لديه فكرة أفضل[83].

أظهر بوش تزمتاً متزايداً ولم يتساهل مع أي شخص في إدارته أو في الكونغرس عبّر عن الشك أو طلب منه تفسير مواقفه. وحتى السؤال عن الحقائق الضرورية لدعم حجة الإدارة يمكن أن يؤدي إلى اتهامات بعدم الولاء والغدر. واعتبر الجدل المفتوح بمثابة تشجيع للشك، الذي يضعف اليقين الإيماني[84].

ملاحظات ختامية

لا يتكشف التغطرس الهذائي لإدارة بوش في مجرد رفض الأدلة وتحريف وتشويه البينات فقط، بل في الرفض (المفاجئ في صراحته) للحاجة إلى أدلة أصلا. ونظرا لمحدودية قدرات بوش الفكرية فإن هذا النوع من المقاربة ربما كان مريحا ومواسيا. ذكر وزير الخزانة بول أونيل أن إدارة بوش خاضعة لهيمنة إيديولوجيات تعتمد على الفعل الاستباقي والقيمة المتأصلة للتخفيضات الضريبية [85]، وأضاف: «الإيديولوجيا أكثر سهولة، لأنها لا تضطرك لمعرفة كل شيء أو البحث عن أي شيء. لأنك تعرف الجواب عن الأشياء كلها. وهي كتيمة لا تخترقها الحقائق. فالإيديولوجيا إطلاقية»[86]. وبالتأكيد، أظهر جورج بوش مناعة عنيدة ضد الأدلة وحصانة فريدة ضد البينات. ففي أول مناظرة له مع جون كيري قبل الانتخابات (تشرين الأول/ أكتوبر 2004)، قال: «لم يكن لدى صدام نية في نزع سلاحه»، لكن كان من المعروف للرأي العام آنذاك أنه لم يتم العثور (ولا من المرجح العثور) على أسلحة دمار شامل. ومن الواضح أن بوش لم يواجه ـ حتى ذلك الحين ـ حقيقة أن العراق لم تكن لديه أسلحة دمار شامل.

في بعض الأحيان، بدا بوش مشوشا ومرتبكا فعلا. وهو يعطي الانطباع غالبا بأنه مفكر مشوش الذهن، ويسعى لاستبدال اليقينيات الزائفة بهذا التشوش والتحيّر. ولكن نظرا لأن هذه اليقينيات الزائفة تفتقد الحكمة والمعنى، أو لا تضاهي الوقائع والحقائق التجريبية في نهاية المطاف، يتضاعف التشوش وتتراكب الحيرة (وكذلك البحث عن يقين، كما يُفترض). في المناظرة ذاتها مع كيري، قال الرئيس معلقا: «نحن بالطبع نطارد صدام حسين، أعني ابن لادن». وحين سئل هل زادت / أم قلصت تجربة العراق احتمال أن يجر الولايات المتحدة إلى عمل عسكري استباقي آخر، أجاب: «آمل أن لا أفعل ذلك.. لكن العدو هاجمنا وعلي واجب جليل يفرض

حماية الشعب الأمريكي». ثم تحداه كيري حين أشار إلى أن أسامة ابن لادن هو الذي هاجم أمريكا وليس صدام حسين، فرد عليه قائلا: «أعرف بالطبع أن أسامة ابن لادن هو الذي هاجمنا. أعرف ذلك!». من المؤكد أن اليقينيات الزائفة يجب أن تدعم دوما بالفعل، وهو موضوع سنتطرق إليه في الفصل السابع.

أبلغ بوش وبلير ـ من قبل الذين تؤهلهم مواقعهم ليعرفوا ـ بأن مهاجمة العراق سترجح تزايد الإرهاب من خلال مراكمة مشاعر الغضب. وبالرغم من الأدلة والنصائح كلها، مضى الاثنان قدما في مهاجمة العراق: ومن هنا يمكن ـ جزئيا ـ استنتاج اعتناقهما لنوع من مجافاة المعقولية ومعاداة المنطق السليم. الرسالة التي تلقاها توني بلير من كبار مسؤولي محاربة المتطرفين الإسلاميين في «وايت هول»، أكدت أن هؤلاء يشكلون تهديدا أخطر بكثير من ذلك الذي يمثله صدام حسين، وأن هذا التهديد سيتكثف ويشتد حين تهاجم الولايات المتحدة وبريطانيا العراق[87]. كما أن لجنة الاستخبارات المشتركة في بريطانيا، التي أعدت ملف أيلول/ سبتمبر 2002) الذي هوّل وبالغ في حجم تهديد أسلحة الدمار الشامل)، أكدت في شباط / فبراير 2002أن التهديد القادم من «القاعدة» والجماعات المرتبطة بها سوف يشتد ويتعاظم ـ تبعا لتقديراتها ـ نتيجة العمل العسكري ضد العراق[88].

في الولايات المتحدة، قال برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي للرئيس بوش الأب خلال حرب الخليج عام 1991، في مقابلة تلفازية بثت في شهر آب/ أغسطس 2002، إن مهاجمة العراق يمكن أن تحول الشرق الأوسط إلى «مرجل يغلي، وتدمر بالتالي الحرب على الإرهاب»[89]. ومن أبرز المحذرين من مغبة ردة الفعل ضد «الحرب على الإرهاب» كولن باول. ويذكر بوب ودوارد أن باول أبلغ بوش ورايس في اجتماع عقد في مقر إقامة الرئيس:

أنه مع محاولة فهم المسألة العراقية، يحتاج إلى التفكير بالقضايا

الأوسع نطاقا، أي تبعات وعواقب الحرب كلها.. وقال إن على الرئيس أن يفكر بتأثير العملية العسكرية ضد العراق في العالم العربي. المرجل الفائر هي العبارة المناسبة. وتعامل مع زعماء ووزراء خارجية هذه البلدان كوزير للخارجية. يمكن أن تعم حالة عدم الاستقرار المنطقة برمتها ـ ويمكن أن تتعرض الأنظمة الصديقة.. للخطر أو تسقط. وتتصاعد مشاعر الإحباط والغضب على أمريكا. قد تغير الحرب كل شيء في الشرق الأوسط[90].

لم تعتبر الهجمات الإرهابية المتلاحقة دليلا يثبت خطأ السبيل الذي اتخذته الولايات المتحدة. وفي الحقيقة، أظهر ولفوفيتز أنه قادر تماما على استخدامها لاستخلاص النتيجة النقيضة: إثبات الصلة الغامضة والمراوغة دوما وأبدا بين العراق و«القاعدة». ويذكر ودوارد أن ولفوفيتز «حسب أنها أكثر من مجرد مصادفة أن تعاود ـ القاعدة ـ نشاطها (بما في ذلك تفجيرات بالي)، بعد أن بقيت غير ناشطة نسبيا منذ الحادي عشر من سبتمبر، في أعقاب خطاب الرئيس أمام الأمم المتحدة وتهديده بعمل عسكري أحادي الجانب ضد العراق»[91]. تقدير «نجاح» الحرب على الإرهاب شهد أيضا استبعاد التفكير القائم على الدليل والبينة. على سبيل المثال، كبتت الحكومة الأمريكية معطيات المستشارين والخبراء المزعجة حول نجاعة «الحرب على الإرهاب»[92].

يبدو أن العبرة المستخلصة هي: حين يتشبث المرء بالإيمان اليقيني، سوف يثبت الدليل البرهاني ما يريده. لكن الإيمان الديني لا يؤدي بالضرورة إلى هذه الوجهة المضللة. اعتاد المؤلف والناشط المسيحي جيم واليس تلقي الدعوات باستمرار إلى البيت الأبيض خلال الأيام المبكرة من ولاية بوش. وأبلغ رون ساسكند:

حين تريد التوبة ولا تكون انتصاريا، يمكننا أن نتقدم نحو التوبة

والمسؤولية ونصل إلى شيء أسمى من أنفسنا.. الإيمان الحقيقي يقودنا إلى تأمل أعمق، لا إلى شيء نرغبه بلهف كبشر.

وعندما سئل عن هذا الشيء أجاب: «اليقين السهل»[93].

آخر ملمح لانقطاع الصلة بين المشكلة والحل المختار يستحق أن نذكره. لربما جرت رعاية انطباع الجنون وتنمية السلوك العشوائي عن قصد إلى حد ما. توماس فريدمان، الصحفي البارز في «نيويورك تايمز»، قال إن المشكلة الأساسية هي أن الإرهابيين والذين يقدمون لهم المأوى والملاذ حسبوا أن الأمريكيين يعانون من الضعف واللين، مضيفا إن فريق بوش كان على صواب حين أظهر «أننا بمثل جنون أعدائنا»[94]. السلوك العشوائي يمكن أن يرهب أطرافا ثالثا أيضا، وفهم صدام حسين نفسه أن عشوائية العنف الرسمي يمكن أن تفيد في تعزيز شعور الرعب والروع لدى أولئك الذين يرغب بترهيبهم[95]. وفي حين ظهر العديد من تفسيرات الأسباب الدافعة لمهاجمة العراق، إلا أن الكاتب المسرحي البريطاني ديفيد هير تطرق إلى حقيقة مهمة عندما علق قائلا:

> نية تدمير مصداقية الأمم المتحدة وحقها في نزع فتيل الأزمات التي تهدد حياة البشر، ليست نتاجا فرعيا للسياسة الأمريكية الراهنة. بل هي غرضها الأصلي. لقد اختار بوش العراق لا لأن ذلك يحمل معنى منطقيا بل لأنه يفتقد المعنى والمنطق.. إن ضعف العذر التبريري الواهي لهذه الحرب هو في الواقع النقطة الرئيسة فيها. تماما كالعشوائية والاعتباطية في اختيار الهدف[96].

في التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر 2001، كتب رويل مارك غيرشت، وهو من المحافظين المقربين من ريتشارد بيرل والمؤتمر الوطني العراقي[97]، في «وول ستريت جورنال»:

إذا كنا ننوي حقا القضاء على الأمل الذي شجع نهوض «القاعدة» وفاقم العنف ضد أمريكا في شتى أرجاء الشرق الأوسط، فليس لدينا من خيار سوى أن نغرس في نفوس أعدائنا وأصدقائنا ما يرتبط بأي قوة عظمى من خوف ورهبة واحترام.. وحدها الحرب على صدام حسين سوف تستعيد بشكل حاسم الرهبة التي تحمي المصالح الأمريكية في الخارج والمواطنين الأمريكيين في الداخل. لقد بقينا نهرب من هذه المعركة عشر سنين[98].

وكما يلاحظ ستانلي كوهين فيما يتعلق بالدول التي تمارس الإرهاب ضد شعوبها، فإن «ثقافة إرهاب الدولة ليست سرية تماما ولا معترفا بها جهارا.. فالخوف في الداخل يعتمد على اليقين واللايقين: من هو الشخص التالي الذي سيعتقل؟»[99]. وحيثما يكون استهداف الأفراد عشوائيا (مثل قتل الشاب البرازيلي جان شارل دي منزيس في محطة ستوكويل في مترو الأنفاق في الحادي والعشرين من تموز/ يوليو 2005 بعد تفجيرات لندن)، يتضاعف الخوف والذعر إلى الحد الأقصى. قد لا يكون ذلك مقصودا ومتعمدا، لكنه يوّتر أعصاب الجميع. أشار مونتيسكيو في كتابه «روح القانون» (نشر عام 1748) إلى أن الاتهامات بممارسة السحر تعتمد على السمعة لا على التصرف، «وبالتالي، يعيش المواطن في حالة من الخطر الدائم، نظرا لأن أفضل سلوك في العالم، وأنقى وأطهر الأخلاق، والتفاني في أداء الواجبات الاجتماعية كلها، لا يضمن أن لا يتعرض الفرد للاشتباه بارتكابه هذه الجرائم»[100].

إن إعلان اللامبالاة بالدليل إذن هو أكثر من مجرد حمق وبله؛ إنه توكيد على القوة الشاملة، ومحاولة ـ على مستوى ما ـ للترهيب والتهديد. الفصل الآتي يعاين كيف يوجد استخدام القوة العشوائية غطاء من المعقولية الظاهرة حول المعتقدات السخيفة والعقائد الخرقاء.